

**The impact of the Corona pandemic on competition in concluding public deals (a comparative study of the experience of Algeria, Tunisia and France)**

( / )<sup>(1)</sup>

( / )<sup>(2)</sup>

(1)

*(nekkache.hamza1@gmail.com)* البريد الإلكتروني

(2)

*(mounira.boucebaine@student.umc.edu.dz)* البريد الإلكتروني

(Simplified Arabic 10)

(Simplified Arabic 10)

2021/05/28

**Abstract:**

The Corona pandemic created exceptional situations that affected the procedures for concluding public deals according to the normal methods and deadlines, which required Algerian legislation, as well as comparative,



( )

U

Ø

1

U

U

U

U

U

Ø

:Ø

مع الانتشار السريع والخطير لفيروس كورونا، سارعت جل الدول إلى التشريع<sup>1</sup> من أجل إقرار مجموعة من الإجراءات الخاصة بالوقاية والحد من انتشاره<sup>1</sup>، مع

26 69-20 : : -1

2020 21 1441

2020 24 : U (19 )

U 2020 18

2020 14 2020 781

i2

( )

ذلك كان لزاما على الدولة الاستمرار في توفير الحاجات العامة للمواطنين دون تأجيل، ومسايرة هذه الظروف تم اتخاذ بعض التدابير المبسطة التي تسمح بإبرام الصفقات العمومية وبأجال قصيرة، إلا أن ذلك يؤثر حتما على قواعد المنافسة، لذا نتطرق في المطلب الأول إلى هذه التدابير أو الإجراءات المكيفة، ثم نتناول أثرها على المنافسة بشيء من التعليق والتحليل في المطلب الثاني، وذلك طبعا في التشريع الجزائري والمقارن

:Ø

احتراما لمبدأ شفافية الإجراءات في إبرام الصفقات العمومية، اعتنى التشريع الجزائري والمقارن بتحديد اجراءات خاصة بإبرام الصفقات العمومية في ظل جائحة كورونا، حيث تعددت وتباينت هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى، نتناولها بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

:Ø

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-237 حدد المشرع الجزائري التدابير الخاصة المكيفة لإجراءات إبرام الصفقات العمومية في ظل كورونا<sup>2</sup>، حيث أقر بعض

2020	23	2020-290	19
Ø	Ø	Ø	1
Ø	Ø	Ø	2
31	1442	12	2020-237
Ø	Ø	Ø	2020
Ø	Ø	Ø	(19- )
Ø	Ø	Ø	51
Ø	Ø	Ø	13

الاستثناءات في أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247<sup>1</sup>، تمكن المصالح المتعاقدة من تنفيذ الطلب العمومي بما يوافق الاوضاع المترتبة عن جائحة كورونا، وأهم هذه الاستثناءات نذكر:

Ø

في الحالات العادية تنص المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 على أنه تبرم الصفقات العمومية قبل أي شروع في تنفيذ الخدمات، إلا أنه وفي إطار الوقاية من انتشار جائحة كورونا أقرت المادة الثانية من المرسوم الرئاسي رقم 20-237 أنه يمكن لمسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي، بموجب مقرر معلل، أن يرخص بالشروع في تنفيذ الخدمات قبل إبرام الصفقات العمومية، ويجب أن تقتصر هذه الخدمات على ما هو ضروري فقط للتمكن من مواجهة الظروف.

يهدف ها الإجراء إلى تجاوز الآجال الطويلة المرتبطة بإبرام الصفقات العمومية، كالإعلان والاطعون والتأشير وحتى الرقابة المالية، حيث يتم الشروع في تنفيذ الخدمات أولاً، ثم تبرم الصفقة العمومية على سبيل التسوية في أجل لا يتعدى عشرة (10) أشهر<sup>2</sup> ابتداء من تاريخ توقيع المقرر المذكور أعلاه.

يمكن اللجوء إلى هذا الإجراء سواء في حالة الإعلان عن المناقصة، وقبل اتمام اجراءات الإبرام، أين يتم انطلاق تنفيذ الخدمات ثم تستمر اجراءات الإبرام، ومثال ذلك تحرير الأمر ببدائية التنفيذ قبل التأشير على الصفقة من قبل هيئات

<sup>1</sup> 247-15 2 1436 16 2015

<sup>2</sup> 2015 50 247-15 4 12 6 (6)

( )

الرقابة القبلية، أو في حالة الإجراء دون منافسة أين يتم الاتفاق بين المصلحة المتعاقد والمتعامل المتعاقد عن طريق تبادل الرسائل في حالة الاستعجال الملح<sup>1</sup>.

اعتمدت المادة 21 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 على المعيار المالي في تحديدها للطلبات التي لا تكون محل استشارته وجوباً<sup>2</sup>، أين يتم اختيار المتعامل المتعاقد دون اجراءات الإعلان والمنافسة، شريطة أن لا تلجأ المصلحة المتعاقد لنفس المتعامل الإقتصادي، كما عليها أن تعتمد في تحديد التقدير الإداري المالي لهذه الطلبات على المبلغ الإجمالي<sup>3</sup>، خلال نفس السنة المالية.

إلا أن المادة 3 من المرسوم الرئاسي 20-237، أجازت للمصلحة المتعاقد القيام بعدة طلبات من نفس الطبيعة مع نفس المتعامل المتعاقد، على أن يتم بموجب مقرر معلل، وهذا ما يؤثر على قواعد المنافسة، خاصة إذا المتعامل الإقتصادي لا يتمتع بوضعية احتكارية.

في إطار معالجة انعكسات الحجر الصحي على سير الصفقات العمومية في مختلف مراحلها، وخاصة في مرحلة الإبرام، سارع المشرع التونسي في إصدار المنشور رقم 10 المؤرخ في 31 مارس 2020، الذي تضمن مجموعة من التدابير التي يتعين على المشتريين العموميين اتباعها، ومع استمرار انتشار هذا المرض تم إصدار الأمر

<sup>1</sup> - 20-237

<sup>2</sup> - 0 (1.000.000)

0 (500.000)

<sup>3</sup> - 27 15-247

الحكومي عدد 811 في 30 أكتوبر 2020 ليحدد بعض الإجراءات الإستثنائية الأخرى<sup>1</sup>، وهو ما نتناوله فيما يلي:

∅:

يترتب على إقرار الحجر الصحي تعليق حركة النقل كلياً أو جزئياً، مما يؤثر على التنافس أثناء ابرام الصفقات، لذلك خص المشرع التونسي هذه الفترة بمجموعة من التدابير في إطار المنشور المؤرخ في 31 مارس، وهي:

- تحيين البرنامج السنوي للصفقات العمومية والجدول الزمني لإبرامها بعد تشخيص الطلبات المتأكدة.
- الإقتصار على إعلان طلبات العروض التي لا تحتتمل التأجيل في هذه الظروف.
- تأجيل آجال تقديم العروض بالنسبة لطلبات العروض التي تم الإعلان عنها، أو العدول عنها عند الإقتضاء في هذا الظرف وفي ضوء الأولويات الجديدة.
- إقرار عدم علنية جلسات فتح الظروف بالنسبة لجميع طلبات العروض المعلن عنها على ان يتم نشر محاضر فتح الظروف بعده وسائل<sup>2</sup>.
- الاعتماد قدر الامكان على التراسل الإلكتروني من قبل مختلف لجان تقييم العروض ومراقبة الصفقات العمومية.

بصفة استثنائية أجاز الامر الحكومي عدد 811 لسنة 2020 لكل من وزاره الدفاع الوطني ووزارةه الصحة والهيكل والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف

<sup>1</sup> - 811 2020 30 2020

<sup>2</sup> - 109 2020 2727

<sup>2</sup> -

( )

كل منها، اللجوء إلى صيغة الاستشارة عند اختيارها للمشتري العمومي، وذلك بالنسبة الصفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات والمواد والأدوية والمستلزمات الطبية، وكذلك إسداء الخدمات الضرورية المدرجة بقائمة يصادق عليها من قبل وزير الدفاع الوطني ووزير الصحة.

بل وذهب المشرع إلى أكثر من ذلك حين أخضع هذه الاستشارة إلى مجموعة من الأحكام التنظيمية الخاصة، كإنشاء لجنة مشتركة بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة الصحة، تطلع بمهام متعددة<sup>1</sup> منها فتح الظروف وتقييم العروض، النظر في مشاريع ملاحق الصفقات، مشاريع الختم النهائي للصفقات، وحتى الإشكاليات والنزاعات المتعلقة بإعداد الصفقات المعروضة عليها وإبرامها وتنفيذها وخلصها وختمها....

ذهب المشرع الفرنسي إلى إصدار جملة من النصوص القانونية المتعلقة بالطلب العمومي في ظل جائحة كورونا<sup>2</sup>، خاصة مع التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي<sup>3</sup>، أقر من خلالها مجموعة من التدابير المكيفة المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، نتطرق إليها في هذا الفرع.

<sup>1</sup> - 5j6j4j

<sup>2</sup> - <http://www.marche-public.fr/Covid19-textes.htm> :

<sup>3</sup> - :

Orientations de la Commission européenne sur l'utilisation des marchés publics dans la situation d'urgence liée à la crise de la COVID-19, Communication de la commission - 01/04/20.

la recommandation (UE) 2020/403 de la Commission européenne du 13 mars 2020 relative aux procédures d'évaluation de la conformité et de surveillance du marché dans le contexte de la menace que représente le COVID-19.



( )  
:12020-319

بمجرد صدور القانون الإستعجالي بتاريخ 23 مارس 2020 المتعلق بمواجهة جائحة كورونا، سارع المشرع في تكييف مختلف الإجراءات الإدارية مع الحالة الصحية الطارئة، لذلك تم وضع تدابير مختلفة لتكييف قواعد منح أو إجراء أو تنفيذ العقود الخاضعة لقانون الطلب العمومي أثناء الأزمة الصحية الناشئة عن وباء كوفيد 19، وذلك بموجب الأمر رقم 319-2020 المؤرخ في 25 مارس 2020، وأهم هذه التدابير نذكر:

- تمديد المواعيد النهائية لاستلام العطاءات: بالنسبة للإجراءات السارية لفترة كافية، تحددها السلطة المتعاقدة، باستثناء الحالات التي لا يمكن أن تعاني الخدمات التي يغطيها العقد من أي تأخير.
- إمكانية تعديل شروط المنافسة: عندما يتعذر على السلطة المتعاقدة الامتثال لشروط الدعوة إلى المنافسة المنصوص عليها في ملف الأستشارة، فيجوز تعديلها أثناء الإجراء وفقاً لمبدأ المساواة في معاملة المترشحين.
- تمديد العقود المنتهية دون الدعوة إلى المنافسة من جديد: وهذا بالنسبة للعقود التي تنتهي آجالها خلال فترة تطبيق هذا الأمر، وهذا عن طريق تعديل آجالها إلى ما بعد الفترة المنصوص عليها في العقد، عندما يتعذر تنظيم عملية تنافسية جديدة.

في أي حال، لا يجوز أن تتجاوز مدد هذا التمديد تلك الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر، والتي تتناسب مع المدد اللازمة لإعادة فتح المنافسة.

:1(ASAP)

---

<sup>1</sup>- Ordonnance n° 2020-319 du 25 mars 2020 portant diverses mesures d'adaptation des règles de passation, de procédure ou d'exécution des contrats soumis au code de la commande publique et des contrats publics qui n'en relèvent pas pendant la crise sanitaire née de l'épidémie de covid 19. JORF n°0074 du 26 mars 2020. Texte n°4.anné 2020.

( )

مع استمرار جائحة كورونا وانعكاساتها المختلفة على كافة الأنشطة العمومية، قام المشرع الفرنسي بتاريخ 7 ديسمبر 2020 بإصدار قانون يتعلق بتسريع وتبسيط النشاط العمومي، تضمن عدده تدابير لتبسيط بعض إجراءات الطلب العمومي خلال حالة الطوارئ الصحي، وذلك بهدف دعم المتعاملين الإقتصاديين في إطار إعادة بعث النشاط الإقتصادي<sup>2</sup>، نتناول تلك المتعلقة بالحد من المنافسة:

• **الرفع المؤقت للحد الأدنى للطلبات المعفاة من إجراءات الصفقات العمومية، وذلك بالنسبة لصفقات الأشغال والتمويل الغدائي، حيث تم رفعها من 40.000 أورو خارج الرسوم إلى 100.000 أورو خارج الرسوم<sup>3</sup>، بغرض تسهيل إجراءات الإبرم وتسريعها، أين يتم اختيار المتعامل الإقتصادي دون الحاجة إلى الإعلان والمنافسة الواسعة.**

• **إدراج أحكام خاصة بالظروف الاستثنائية في قانون الطلب العمومي، أضافت المادة 132 من القانون ASAP الكتاب السابع إلى قانون الطلب العمومي تحت عنوان الأحكام المتعلقة بالظروف الإستثنائية، مستوحاه من الأحكام المطبقة على حالة الطوارئ الصحية المحددة بموجب الأمر رقم 319-2020، والتي أقرت أنه يتم عن طريق مرسوم تنظيم بعض الإجراءات المخففة في ابرام وتنفيذ الصفقات العمومية، متى ما كان ذلك ضروريا لمواجهة الصعوبات الناجمة عن مختلف الظروف الإستثنائية الطارئة، وهو ما يعتبر مكسبا تشريعيًا.**

<sup>1</sup> - Loi n° 2020-1525 du 7 décembre 2020 d'accélération et de simplification de l'action publique . JORF n°0296 du 8 Décembre 2020. Texte n°1.anné 2020

<sup>2</sup> - Fiche technique les mesures commande publique de la loi d'accélération et de simplification de l'action publique, Ministère de l'économie, Des Finances et de la Relance, Direction des Affaires Juridique , P 1.

<sup>3</sup> 22 70.000 0179 2020-893 2020 2020 17 2020 23

- إعفاء بعض صفقات الخدمات القانونية من تطبيق إجراءات الصفقات، باعتبار أن علاقة المحامي والزيبون تتسم بحرية اختيار الدفاع، والثقة، التي من الصعب تحقيقها من خلال إجراءات الصفقات العمومية<sup>1</sup>.

بعد أن تطرقنا إلى مختلف التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، في إطار إبرام الصفقات العمومية، والتي اختلف من تشريع إلى آخر، نحاول خلال هذه المطلب تقديم قراءة حول احترام هذه التدابير لمبدأ المنافسة، وذلك من خلال معيارين أساسيين:

∅ ∅ ∅ :

إن التحديد الواضح لمجال تطبيق التدابير المكيفة لإبرام الصفقات العمومية لمجابهة جائحة كورونا، يضبط خيار المصلحة المتعاقدة في اللجوء إلى اعتماد هذه الإجراءات باعتبارها أكثر بساطة وسرعة مقارنة بالحالات العادية، وبالتالي يحافظ على قواعد المنافسة، إلا أنه وبمعاينة النصوص المذكورة سابقا نجد أن التشريع الجزائري والمقارن لم يتفق تماما في تحديده لمجال التطبيق.

ذهب المشرع الجزائري إلى فتح المجال واسعا لتطبيق هذه التدابير، فلم تقتصر أحكام المرسوم الرئاسي رقم 20-237 على صفقات معينة بحكم طبيعتها أو موضوعها، ولا على مصالح متعاقدة دون أخرى، فالمادة الثانية منه أجازت لكل من مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي الترخيص للشروع في تنفيذ الخدمات قبل إبرام الصفقة، والمادة الثالثة أجازت لكل المصالح المتعاقدة القيام بعدة طلبات من نفس الطبيعة مع نفس المتعامل المتعاقد، ثم استعمل عبارات مبهمه وفضفاضة

<sup>1</sup> - Fiche technique les mesures commande publique de la loi d'accélération et de simplification de l'action publique , OP CIT, P 4

( )

في المادة العشرة منه التي نصت على: "تطبق أحكام هذا المرسوم على مجموع الخدمات المنفذة، بموجب رخصة من السلطة المؤهلة، في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومحاربهه"، فما هي هذه الخدمات؟ ومن هي السلطة المؤهلة؟ أما عن آجال تطبيق التدابير المكيفة، فلم يشر إليها المرسوم الرئاسي لا بصورة صريحة ولا ضمنية، حيث اكتفى بالنص على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد التدابير المكيفة لإجراءات إبرام الصفقات العمومية في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته<sup>1</sup>، قد يفهم من ذلك أنه تطبق هذه الإجراءات إلى غاية الحد من انتشار فيروس كورونا، ولكن ماذا ان استمرت هذه الجائحة لفترات طويلة، خاصة مع ظهور العديد من السلالات المتحورة؟

لم يتخذ المشرع منهجا موحدًا في تحديده لآجال وآجال تطبيق التدابير المكيفة، فالنسبة للإجراءات الخصوصية في إطار الحجر الصحي، باعتبارها مجموعة من التدابير التي لا تؤثر كثيرا على المنافسة، بل هي تتوافق مع قواعدها من حيث تمديد الآجال واعتماد الأسلوب الإلكتروني، وتوفير الظروف الملائمة للمرشحين من أجل تقديم عروضهم، فكان مجال تطبيقها واسعا حيث يشمل كل من الوزارات، الجماعات المحلية، المؤسسات والمنشآت العمومية، وذلك إلى غاية إقرار انتهاء فترة الحجر العام في البلاد<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للإجراءات المتخذة بموجب الأمر الحكومي عدد 811، فقد كان مجال تطبيقها محكما وواضحا، حتى أنه ضيق، حيث حصر تطبيق أحكام هذا الأمر على قطاعي الدفاع الوطني والصحة فقط، وعلى الصفقات التي يكون موضوعا متعلق باقتناء التجهيزات والمواد والأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى

<sup>1</sup> 237-20

<sup>2</sup> 10 31 2020

الخدمات الضرورية المحددة بموجب قائمة يصادق عليها وزير الدفاع الوطني والصحة.

وينفس المنهج حدد المشرع التونسي آجال تطبيق أحكام هذا الأمر، فأقر أنه ينتهي العمل بهذا الأمر حال زوال العمل بالإجراءات الاستثنائية لمجابهة خطر انتشار فيروس سارس كوف 2، وفي أجل أقصاه 31 ديسمبر 2021.

هنا نلاحظ أن المشرع التونسي كان صارما في تحديده لمجال وآجال تطبيق التدابير الإستثنائية، حفاظا على المبدأ الأصلي للصفقات العمومية وهو المنافسة.

كان المشرع الفرنسي أكثر دقة في تحديده لمجال وآجال تطبيق التدابير المكيفة، فأقر من خلال الأمر 2020-319 حقل تطبيق واسع للتدابير المكيفة، فجعلها تطبق بموجب المادة الأولى منه على جميع عقود الطلب العمومي (الصفقات العمومية والامتياز) بل تشمل مختلف العقود الإدارية، كما أنها تطبق على الإجراءات والعقودية السارية، التي انطلقت قبل دخول هذا القانون على حيز التنفيذ، وهي أيضا تطبق على كامل التراب الوطني سواء الإدارة المركزية، الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية.

والأمر نفسه بالنسبة لآجال التطبيق، أين حددها بداية بأنها تستمر إلى غاية رفع حالة الطوارئ المحددة في المادة 4 من القانون 2020-290، مضاف إليها شهرين، لكن مع استمرار هذه الجائحة و التمديد المتواصل لحالة الطوارئ، أصدر المشرع الفرنسي القانون رقم 2020-560 الذي يحدد آجال الإجراءات الإدارية، قام من خلاله بتعديل الآجال النهائية للعمل بالتدابير المكيفة للأمر رقم 2020-319، وحددها بتاريخ 23 جويلية 2020<sup>1</sup>، كما أقر تاريخ 31 ديسمبر 2022

<sup>1</sup> - Voir Art 4 de l'Ordonnance n° 2020-560 du 13 mai 2020 fixant les délais applicables à diverses procédures pendant la période d'urgence sanitaire. JORF n°0118 du 14 mai 2020. Texte n° 25. Année 2020

( )

كأخر أجل لتطبيق إجراء الرفع الحد الأدنى للطلبات المعفأة من إجراءات الصفقات العمومية، وذلك في إطار قانون ASAP.

إن إقرار المشرع للتدابير المكيفة أو الإستثنائية لإبرام الصفقات العمومية، لا يعتبر بمثابة المبرر لدى لمصلحة المتعاقد للتحلي عن قواعد المنافسة والشفافية في الحالات العادية، واللجوء متى شاءت إلى الإجراءات المبسطة، بحجة استمرار حالة الطوارئ الصحية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا.

لذلك نجد أن التشريع الجزائري، والمقارن، حاول تقييد حرية المصالح المتعاقد في تطبيقها لهذه الإجراءات المكيفة، فقط إذا ظهرت ضرورتها لمواجهة الصعوبات الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية "كورونا".

فحسب المشرع الجزائري، فإن تطبيق التدابير المكيفة يتوقف على التعليل بموجب مقرر أو مقررات يصدرها مسؤول المصلحة المتعاقد<sup>1</sup>، التي يقع على عاتقها التبرير من خلال مقرر معلل ضرورة اللجوء إلى هذه الإجراءات، خاصة مع خضوع صفقات التسوية لهيئات الرقابة الخارجية.

أما المشرع الفرنسي فقد نص بوضوح من خلال المادة الأولى من الأمر رقم 319، أن هذه التدابير لا يمكن الأخذ بها إلا إذا ظهرت ضرورتها في الحد من انتشار الجائحة، أي متى يظهر للمصالح المتعاقد أو المتعاقدين معها، أنه وبأثر جائحة كورونا لا يمكن العمل بالإجراءات والشروط في الحالات العادية، ففي الأصل لا يشكل هذا الأمر قرينة للقوة القاهرة، والتي لا يمكن إقرارها إلا حسب كل حالة<sup>2</sup>.

1- 20-237

2- 3

2 - Fiche technique relative à l'Ordonnance n° 2020-319 du 25 mars 2020 , Ministère de l'économie, Des Finances et de la Relance, Direction des Affaires Juridique, P 1.

في حين أن المشرع التونسي، وإن لم ينص صراحة على ضرورة ارتباط تطبيق الإجراءات الاستثنائية بمواجهة الأخطار الناجمة عن جائحة كورونا، إلا أنه وبضبطه لمجال تطبيق هذه الإجراءات، وحصرها في صفقات وقطاعات بعينها، وفي آجال محددة، يكون قد قيد حرية المصالح المتعاقد في لجونها لهذه الإجراءات.

بالرغم من التدابير العديدة المكيفة التي أقرها التشريع الجزائري والمقارن، بهدف ضمان استمرارية تلبية الحاجات العامة في ظل جائحة كورونا، إلا أنه لم يكن كافيا، حيث تستدعي الضرورة أحيانا اللجوء إلى أسلوب التراضي، بالنسبة لتلك الصفقات التي تتطلب السرعة في إبرامها، لا تتوافق مع قواعد المنافسة في الحالات العادية، عليه يتناول هذا المبحث أسلوب التراضي وخصميته في مواجهة الأخطار الناجمة عن جائحة كورونا، سواء في التشريع الجزائري أو المقارن.

∅

لاحظنا في المبحث الأول أن التشريع الجزائري والمقارن قد اختلف وتباين في اتخاذه للتدابير المكيفة لإبرام الصفقات العمومية في إطار الأزمة الصحية الطارئة، إلا أنه قد اتفق على إقراره لأسلوب التراضي، الذي يعد استثناء لأسلوب التعاقد في الحالات العادية وكذلك في الظروف الإستثنائية.

∅

إذا كانت المصلحة المتعاقد تتوفر على هامش الحرية في اختيار المتعاقد معها بناء على أسلوب طلب العروض باعتباره الطريقة العادية في إبرام الصفقات العمومية، فإنه يتمتع بسلطات واسعة جدا في الطرق الإستثنائية، وهو الأمر الذي يجعل

( )

نطاق المنافسة يضيق<sup>1</sup>، مما يدفع المشرع إلى ضبط الأحكام الخاصة باستعمال هذا الأسلوب.

التراضي أسلوب لاختيار المتعامل المتعاقد مع الإدارة، يقصد به تحرر المصالح المتعاقد من الخضوع إلى القواعد الإجرائية في عملية اختيار المتعامل المتعاقد لاسيما تلك المدرجة ضمن إجراءات طلب العروض، ومن ثم يمكنها اختيار المتعاقد دون التقيد بهذه الإجراءات، حيث أن رضاها ظاهر وبارز من خلال حريتها في الاختيار خلافا لطريقة المناقصة أين تفقد نسبيا هذه الحرية وتخضع لجملة من القيود الشكلية والإجرائية<sup>2</sup>.

لذلك عرفه المشرع الجزائري في المادة 41 من قانون الصفقات العمومية على أنه: " إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة" وفي فقرته الثانية أكد أن إجراء التراضي البسيط قاعدته استثنائية لإبرام العقود، لا يمكن اعتمادها إلا في الحالات التي يحددها القانون.

وكذا المشرع التونسي أقر من خلال الفصل 41 من قانون الصفقات العمومية<sup>3</sup>، أن هذه الأخيرة تبرم بعد الدعوة إلى المنافسة عن طريق طلبات العروض إلا أنه يمكن بصفة استثنائية إبرام صفقات عمومية بالتفاوض المباشر.

<sup>1</sup> - 36-35

<sup>2</sup> - 104

<sup>3</sup> - 1039

2013

2017

2014 : 1

2014 13 2014 1039

2014 22



إلا أنه يجب على المشتري العمومي أن يبرر كتابيا الطبيعة الخصوصية للطلب الذي أدى إلى اعتماد إجراءات استثنائية لإبرام الصفقة. ولا تحول هذه الاستثناءات دون احترام المبادئ الأساسية للصفقات العمومية. والمشرع الفرنسي أقره هو الآخر أنه يجوز للمشتري العمومي منح صفقة دون دعاية أو منافسة<sup>1</sup>.

اتبع التشريع الجزائري وكذا المقارن نفس المنهج في تقييد المصلحة المتعاقدة عند لجوئها إلى أسلوب التراضي البسيط، حتى لا تستسهله، وتلجأ إليه دون مبرر لبساطة إجراءاته، وبالتالي تقليل المنافسة وهو ما يتنافى مع المبادئ العامة للصفقات.

فاعتمدت هذه التشريعات على أسلوب الحصر في تحديدها لحالات التراضي البسيط، أين يتولى المشرع من خلال قانون الصفقات ذكر حالات بعينها، على سبيل الحصر، يجيز فيها استعمال أسلوب التراضي البسيط، فلا يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تستعمل سلطتها التقديرية في ذلك.

فالمشرع الجزائري حدد بموجب المادة 51 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 سنة (6) حالات<sup>2</sup>، يمكن للمصلحة أن تلجأ فيها إلى التراضي البسيط، و المشرع التونسي هو الآخر حدد ستة حالات للتفاوض المباشر بموجب المادة 49 من الأمر 1093 سنة 2014، والمشرع الفرنسي أن حالات التراضي يتم تحديدها في مجلس

<sup>1</sup> - Voir l'article L2122-1 code de la commande publique.

<sup>2</sup> ن

( )

الدولة عن طريق مرسوم<sup>1</sup>، وهي تتعلق خاصة بحالة عدم جدوى للمرة الأولى، الإستعجال أو متى تعارض اجراء طلب العروض مع مصالح المشتري.

Ø

إن بساطة الإجراءات والسرعة في اتخاذ القرار، أهم ما يميز أسلوب التراضي البسيط، مما يجعله يناسب الأوضاع الإستثنائية المستعجلة، الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، ويساعد المصالح المتعاقدة على ضمان استمرارية تلبية الحاجات العامة، لذلك اقر التشريع الجزائري والمقارن، إلى جانب التدابير المكيفة الموضحة سابقا، أسلوب التراضي كطريقة لإبرام الصفقات العمومية في ظل جائحة كورونا.

صرحت المادة 7 من المرسوم الرئاسي 20-237 أنه يمكن للمصلحة المتعاقدة اللجوء إلى التراضي البسيط لإبرام الصفقات العمومية في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، وبذلك يكون المشرع قد أضاف حالة

جديدة استثنائية لحالات التراضي البسيط المحددة في قانون الصفقات العمومية، كما سبق توضيحه.

في بداية الجائحة اكتفى كل من المشرع التونسي والفرنسي بالتدابير المكيفة لإبرام الصفقات، وهي تلك التي تعلق فقط بتسيط بعض الإجراءات، حفاظا على مبادئ الشفافية والمنافسة، إنما مع استمرار الجائحة وانعكاساتها على الإقتصاد الوطني، اخذت هذه التشريعات بأسلوب التراضي البسيط لضرورته.

<sup>1</sup> - Décret n° 2018-1075 du 3 décembre 2018 portant partie réglementaire du code de la commande publique. JORF n°0281 du 5 décembre 2018. Année2018.

فالمشروع التونسي بناء على الفصل الثاني من الأمر الحكومي عدد 811 لسنة 2020، ترك للمشتري العمومي حرية الاختيار بين صيغتي الاستشارة الموسعة أو التفاوض المباشر عند الإقتضاء، وذلك فيما تعلق بصفقات اقتناء التجهيزات والمواد والأدوية والمستلزمات الطبية وكذلك فيما تعلق بإسداء الخدمات الضرورية المدرجة بقائمة معدة، مصادق عليها من طرف وزير الدفاع لوطني ووزير الصحة.

أما المشروع الفرنسي فقد تأخر في تكييف التراضي البسيط كإجراء يجوز اللجوء إليه لمواجهة أخطار جائحة كورونا، إلى غاية صدور قانون تسريع وتبسيط النشاط العمومي (ASAP)، من خلال مادته 132 التي عدلت المادة 1-2122 من قانون الطلب العمومي فأضافت إمكانية اللجوء إلى إجراءات إبرام دون إعلان أو منافسة لسبب المنفعة العامة.

Ø

إن أسلوب التراضي وما يميزه من انعدام قواعد المنافسة والشفافية، يؤثر على فعالية وجود الصفقات العمومية، وبالتالي على حسن استعمال المال، خاصة إذا لجأت إليه المصالح المتعاقد بـاستمرار، لذلك نجد تشريع الصفقات العمومية يحيطه دائما بمجموعة من القيود، التي تحد من اللجوء المفرض وغير المبرر لهذا الأسلوب.

وإن كانت جائحة كورونا من بين الظروف الإستثنائية التي فرضت اللجوء إلى أسلوب التراضي البسيط، فإن ذلك لا يعني الاستعمال الحر، بل حتى في إطار جائحة كورونا حاول المشروع الجزائري، وكذا المقارن توفير بعض الأحكام التي تضبط خيار المصلحة المتعاقد في الجوع إلى هذه الصيغة من الإبرام، بداعي احترام المبادئ العامة للصفقات العمومية حتى في الظروف الطارئة و الأوضاع الإستثنائية.

1 ( )

وبتفحص النصوص القانونية موضوع الدراسة، نلاحظ ان كل مشرع حاول وضع ضابط لاستعمال أسلوب التراضي البسيط، نتناولها في هذا المطلب.

:Ø

أضاف المشرع الفرنسي عن طريق المادة 131 من قانون ASAP إطارا تشريعيا جديدا لحالات ابرام صفقات عمومية دون اتباع القواعد المسبقة للإعلان والمنافسة<sup>1</sup>، يتعلق بحالة ما إذا تبين أن احترام الإجراءات العادية يتنافى مع تحقيق المنفعة العامة.

لكن يجب الانتباه جيدا أن هذا التعديل، لا يمنح للمصلحة المتعاقدة الحرية في تقدير مدى تعارض إجراءات طلب العروض مع المنفعة العامة، بل إن الهدف منه هو تزويد للسلطة التنظيمية بالمرجع القانوني، الذي تقوم على أساسه بالترخيص للمصلحة المتعاقدة باللجوء إلى التراضي البسيط في حالات وصفقات محددة بعينها، بموجب مرسوم<sup>2</sup>.

ومن خلال الوجيهات الأوروبية<sup>3</sup>، يجب أن تكون أيضا تدابير التنفيذ هذه دقيقة ومتناسبة بما فيه الكفاية، و تتعلق فقط بالعقود التي لم تتم تغطيتها، بسبب موضوعها أو قيمتها احتراماً للمتطلبات الدستورية، كذا المبادئ العامة للصفقات العمومية.

وبهذا نجد أن المشرع قد وضع بهذه الضوابط حدا للتأويلات العديدة والمختلفة الذي يحمله مصطلح المنفعة العامة.

<sup>1</sup> - Avant la loi ASAP, L'article 2122-1 du code des marchés prévoit que « L'acheteur peut passer un marché sans publicité ni mise en concurrence préalables dans les cas fixés par décret en Conseil d'Etat lorsque en raison notamment de l'existence d'une première procédure infructueuse, d'une urgence particulière, de son objet ou de sa valeur estimée, le respect d'une telle procédure est inutile, impossible ou manifestement contraire aux intérêts de l'acheteur »

<sup>2</sup> - Fiche technique loi ASAP, OP CIT, P 2.

<sup>3</sup> - Voir notamment Conclusion du conseil du 30 novembre 2020, Investissements publics par l'intermédiaire demarchés publics : reprise durable et nouvelle impulsion en faveur d'une économie de l'Union européenne résiliente ; JOUE C412.1 du 30 novembre 2020.

Ø

أطر المشرع الجزائري من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247 للحالات الخاصة التي يمكن أن تؤثر على إبرام الصفقات العمومية، والتي تتطلب إجراءات خاصة تقتضيها الظروف الإستثنائية، ولعل أهمها حال الاستعجال الملح والتي تتطابق إلى حد ما مع الحالة الصحية الطارئة الناجمة عن فيروس كورونا.

وتبيح حالة الاستعجال الملح حسب هذا المرسوم الخروج عن القاعدة العامة، وذلك أنها معللة بخطر داهم يتعرض له ملك أو استثمار للمصلحة المتعاقدة، أو الأمن العمومي ولا يسعه التكيف مع آجال وإجراءات إبرام الصفقات العمومية<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك أحاط المشرع الجزائري حالة الاستعجال الملح بشروط محددة:

- عدم توقع المصلحة المتعاقدة للظروف المسببة للاستعجال.
- أن لا يكون سبب هذه الحالة يعود إلى تماطل المصلحة المتعاقدة أو نتيجة مناورات من جهتها.
- أن يقتصر التنفيذ على ما هو ضروري لمواجهة هذه الحالة.

لكن يؤخذ على المشرع الجزائري أنه أشار إلى حالة الاستعجال الملح في المادة 2 من المرسوم الرئاسي 20-237، دون أن يفصل في أحكامه من شروط وضوابط كما هو الأمر بالنسبة لقانون الصفقات العمومية.

Ø

أتاح المشرع التونسي للمصلحة المتعاقدة امكانية اعتماد التفاوض المباشر عند الاقتضاء ، في إطار مواجهة خطر كورونا، مع مزود بعينه أو أكثر على أن يتم انتقاؤهم خاصة على أساس الاختصاص والقدرة على تحقيق الطلبات في الآجال التي تحددها الإدارة.



( )

\_\_\_\_\_

237-20

2020

.2020

237-20

2020





( )

(19- )

.13 2020 51

2014 13 2014 1039 -1

.2014 22

2020 30 2020 811 -2

2 -

2020 109

31 10 -3

1- Code de la commande publique.

2- Loi n° 2020-1525 du 7 décembre 2020 d'accélération et de simplification de l'action publique . JORF n°0296 du 8 Décembre 2020. Texte n°1.anné 2020.

3- Loi n° 2020-1525 du 7 décembre 2020 d'accélération et de simplification de l'action publique . JORF n°0296 du 8 Décembre 2020. Texte n°1.anné 2020

4- Ordonnance n° 2020-319 du 25 mars 2020 portant diverses mesures d'adaptation des règles de passation, de procédure ou d'exécution des contrats soumis au code de la commande publique et des contrats publics qui n'en relèvent pas pendant la crise sanitaire née de l'épidémie de covid 19. JORF n°0074 du 26 mars 2020. Texte n°4.anné 2020.

5- Ordonnance n° 2020-560 du 13 mai 2020 fixant les délais applicables à diverses procédures pendant la période d'urgence sanitaire. ORF n°0118 du 14 mai 2020. Texte n° 25. Année 2020.

6- Conclusion du conseil du 30 novembre 2020, Investissements publics par l'intermédiaire demarchés publics : reprise durable et nouvelle impulsion en faveur d'une économie de l'Union européenne résiliente ; JOUE C412.1 du 30 novembre 2020.

-1

.... -2

:/

-

